الإقليمية والإقليمية الجديدة

محاضرة في مقياس التكامل والاندماج الدولي

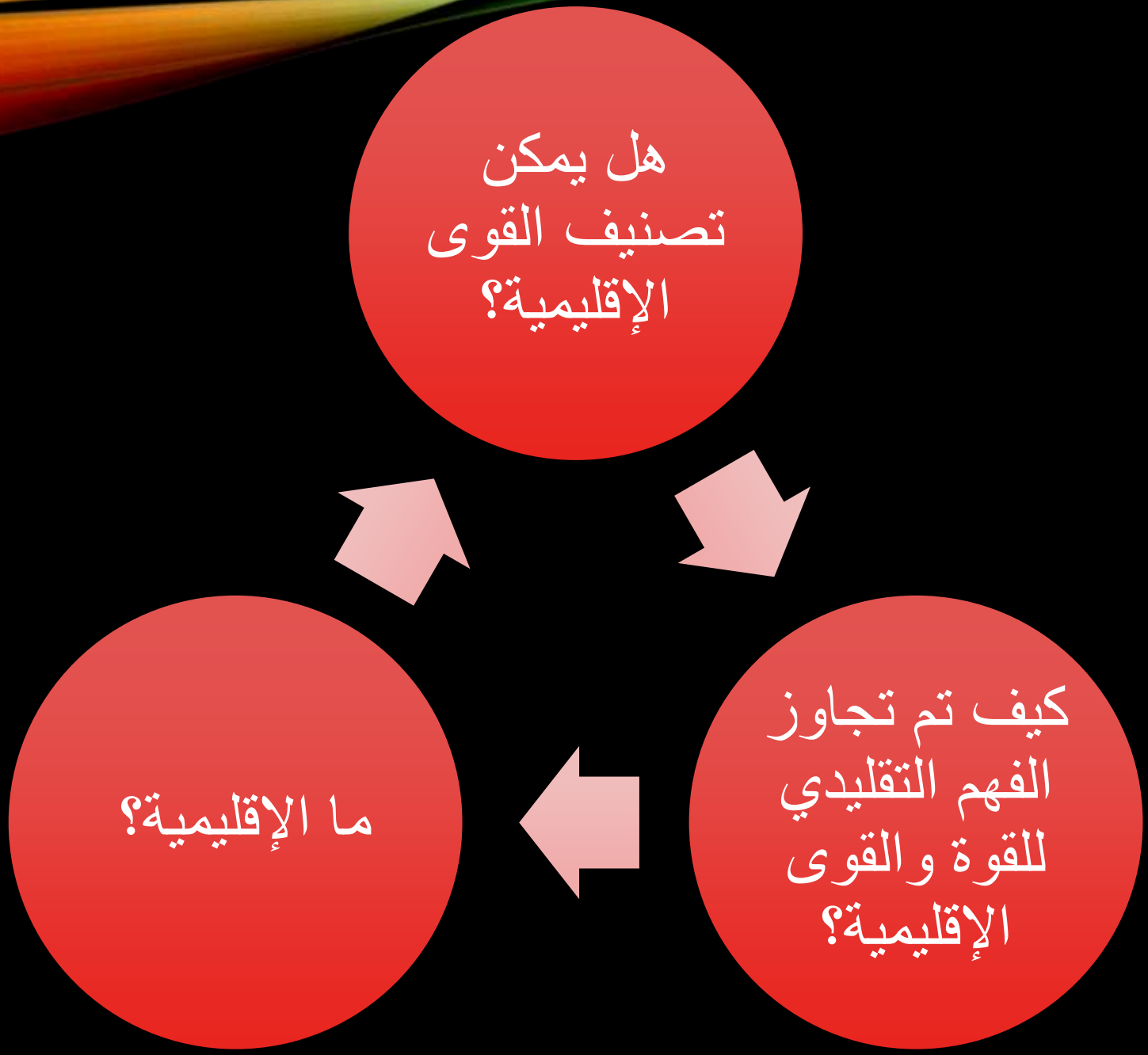
هل يمكن تصنيف القوى الإقليمية؟
كيف تم تجاوز الفهم التقليدي للقوة والقوى الإقليمية؟
ما الإقليمية؟

- شكلت الدراسات الاقليمية محور اهتمام كل من باري بوزان وأول ويفر حيث تعد دراساتهم المعنونة ب : « الشعوب، الخوف والدولة» إضافة إلى القوى والأقاليم سنة 2003 أهم الاسهامات النظرية التي طورت مفهوم الأمن اإلاقليمي وطرحت فيه مفهوم "مركب الأمن الإقليمي الذي يرتبط فيه أمن مجموعة من الدول يبعضها البعض يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج النظام الاقليمي،كما يقوم الطرح النظري الذي أسسه الباحثان على مبدأ أساسي يتمثل في اعتبار الأمن الإقليمي ظاهرة علائقية، يعكس عدم قدرة أي وحدة تحقيق أمنها بعيدا عن محيطها الإقليمي ، وهذا ما يشكل لنا ما يعرف بالاعتماد الأمني المتبادل في ظل ارتفاع مستوى التهديد والخوف الذي يشعر به بشكل متبادل أطراف المركب الإقليمي.

THE CONCEPT OF REGIONALISM

The modern world is seeing the emergence of a global trend where cooperation and integration are taking center stage.

Regionalization is one way in which states respond to the challenges of globalization.

Regionalism redefines the power of nation states and the essence of sovereignty.

REGIONALIZATION - "The growth of societal integration within the region and...the often undirected process of social and economic interaction."

(Hurrell 1995: 39)

Regionalism

- Nye defines an international region "as a limited number of states linked by a geographical relationship and by a degree of mutual interdependence" and regionalism as "the formation of interstate associations or groupings on the basis of regions"

- يشير مصطلح "التكامل الاقتصادي الاقليمي" إلى العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول العضاء في مشروع "التكامل الاقتصادي الاقليمي" محل الدراسة، والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذلك العقبات التي تعرقل انسيابية رؤوس الاموال وانتقال العمالة بين الدول العضاء؛ مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق

مفهوم التكامل الاقتصادي الاقليمي

- يعرفه "بيلا بالاسا" أحد أشهر رواد التنظير لـ "التكامل الاقتصادي الاقليمي"، بأنه عملية وحالة.
- أما بوصفه عملية فإنه يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة؛ وإذا تم النظر إلى "التكامل" بوصفه حالة فإنه في الامكان القول بأنه يتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية. كما وقد أشار بالاسا" إلى أن "التكامل الاقليمي" ليس بالضرورة أن يكون بين عدد قليل من الدول أو يكون بالمعنى الجغرافي، فجوهر "التكامل" عنده هو القضاء على كل أشكال التميز بين اقتصاديات الدول الاعضاء، ورغم ذلك فقد عاد "بالسا" وأشار إلى أن قيام تكامل اقتصادي بين دول متجاورة هو

شروط التكامل الاقتصادي الإقليمي تقليدياً

التقارب الجغرافي: والذي يعتبر من بين أهم الشروط التقليدية لنجاح "التكامل القتصادي"؛ باعتباIر أنه يسهل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافيا، لذا فإن التقاIب الجغرافي يعد من دعامات التكامل بين الدول لسهولة التصال بينهما واتساع نطاق تبادلها التجاIي وتيسير انتقال عناصر الانتاج. واليوم، وفي ظل النسخ الحديثة للتكامل الاقتصادي، أضحت "المسافة الجغرافية" مهملة في المعادلة مقاIنة بـ "المسافة الاقتصادية" أو بقية المتغيرات المحددة للتكامل والتعاون الاقتصادي، بل العكس، باعتبار أن هنالك من التجاIرب العالمية والبحوث العلمية من أثبتت أن التقارب الجغرافي لا يزال يشكل عائقا حقيقيا لاستكمال "التكامل القتصادي"، أو على الاقل لم يكن نقطة قوة لتحقيق الاهداف المرجوة؛ فعلى سبيل المثال، لاتزال التجاIة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ضعيفة جدا، مقارنة بإجمالي تجارة دولها مع العالم الخاIجي ولم يتجاوز متوسطها 8%؛ الرغم من قطعها لمراحل جد متقدمة في مسار Iالتكامل الإقليمي، وبالرغم من تجاورها الجغرافي .كما أن دول الاتحاد المغاربي لا يزال مشروع تكتلها الاقليمي معطل رغم التجاور الجغرافي، ولا يزال حجم التجرةة البينة بين اقتصادياتها تحت عتبة 3° .

توافر البنية التحتية الملائمة

- والتي تعتبر من بين أهم الشروط التي تحظى بالاولوية ضمن ما يجب أن يتوفر لنجاح العملية التكاملية؛ فالمجال الاقليمي لا يتيح في الواقع إمكانية انتقال آثار الحجم والوفرات الخارجية والتقدم الاقتصادي، إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلت واتصالت ملائمة؛ ذلك لان عدم توافر وسائل كافية للنقل والمواصلت في الدول الاعضاء من شأنه إضعاف أهمية "التكامل الاقتصادي"، حيث يتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق "التكتل الاقتصادي الاقليمي".

توافر الأيدي العاملة المؤهلة

- إن الدول الأعضاء التي تصبو إلى تحقيق عضويتها ونجاح تكاملها الاقتصادي الاقليمي تحتاج إلى يد عاملة مدربة ومؤهلة تثبت دعائمها وبالتالي تسمح لها باستخدام مواردها استخداما فعالًا ونتيجة ذلك الزيادة في الإنتاج الكلي والدفع في المستوى المعيشي في دول الاتحاد

توزيع مكاسب التكتل، وفوائد الاندماج بإنصاف

- من شأن أي بلد يرغب في الاندماج إلى جانب دول أخرى أن يكون على يقين بأن المكاسب أو الفوائد التي تجنى من هذا الاندماج الإقليمي سوف توزع على أساس من العدل والانصاف بين الدول المتكتلة سواء كانت دول متقدمة نسبيا أو أقل تقدما عن بقيتها، ويتطلب التكامل إنشاء جهاز إداري قادر على اتخاذ القرارات الخاصة بالسوق الإقليمية الجديدة وتنفيذها.

ضرورة التدرج والآلية

- يجب أن يكون التكامل تدريجيا وآليا، بشكل يسمح لاقتصاديات مختلفة التأقلم مع حجم السوق الجديد وآليا، لان التحولات الداخلية للبضائع والاموال تخلق بعض المشاكل بحيث لا يمكن تجاوزها إل في المراحل الاخيرة من التكامل، كما يجب الاتفاق على صيغة تدريجية تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة لكل بلد .

التقارب في المستويات الاقتصادية

- ويقصد بـه أن تكـون الـدول المتكاملة ذات مستوى متقارب في مؤشرات مختارة من مؤشرات التنمية، حتى يكون التكامل مفيدا لجميع الدول، ولا يفيد البعض على حساب البعض الخر، لان التباين سوف يـؤدي إلـى مزيـد مـن.الفوارق

توفر موارد الثروة

- إذ من الصعب أن يقوم تكامل اقتصادي إقليمي بين مجموعة من الدول التي تفتقر إلى الحد الدنى من موارد الثروة الطبيعية، البشرية والمالية، فإذا لم يتوفر ذلك الحد الدنى من تلكم الموارد ، لن تخلق السلع التي سيعمل التكامل على تسهيل تصريفها في الاسواق المختلفة للدول العضاء، ومن هذا يصبح التكامل من غير جدوى، ولن يكفي توفر هذه الموارد، لقيام التكامل ، بل من الضروري أن تكون هذه الاخيرة قابلة للاستهلك حتى يتمكن من الاستفادة منها، وتوفير السلع والمنتجات التي سيتم تداولها في أسواق الدول المختلفة.

الإرادة السياسية

من أهم شروط قيام التجمعات الاقتصادية، إذ قد تتوافر لدى مجموعة دولية كل المقومات الكافية لاقامة تجمع تكاملي ناجح، وقد تكون الشروط الاقتصادية مواتية فعل لحركة التكامل، ومع ذلك لن تحصل عملية تكامل جماعي، ويتلا شى الأمل بشأنها، عندما يقف القرار السياسي موقفا غير موات للتكامل

مفهوم النظام الاقليمي

- قدم بروس روسيت Brous Rousite خمسة معايير لتعريف النظام الإقليمي تمثلت في ضرورة التجانس الثقافي والاجتماعي، التقارب الجغرافي، المواقف السياسية والسلوك الخارجي، المؤسسات السياسية، والاعتماد المتبادل الاقتصادي.
- في حين عرفه لويس كانتوري Louis Cantari و ستيفن شبيغل Steven Speige (الأستاذان اللذان يعود لهما الفضل في تطوير الدراسات الإقليمية) على أنّه: "النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر تكون متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها روابط إثنية ولغوية و اقليمية واجتماعية وتاريخية مشتركة، تساهم في زيادة الشعور بهويتها

الإقليمية والإقليمية الجديدة

- فيما قامت الدراسات الإقليمية القديمة على اعتماد عوامل وعناصر محدودة في تحليل منظمات معينة، كاستخدام العنصر الجغرافي لتحليل السوق الأوروبية المشتركة أو رابطة دول جنوب شرق آسيا، واستخدام وحدة اللغة و العرق والدّين في تحليل جامعة الدول العربية، فإنّ الدراسات الإقليميّة المعاصرة تقودنا إلى الجمع بين مختلف العوامل و المتغيرات، بالإضافة إلى الأفكار، والمناقشات في مجال التعاون الإقليمي، ثم السعي إلى إبراز خصائص مشتركة للإقليمية. وعلاوة على ذلك، فقد برزت الدراسات الإقليميّة المعاصرة بوصفها فرعاً مميزاً في الاقتصاد السياسي الدولي وهذا ما يجعل البحث في هذا المجال أكثر مرونة وتكاملاَ.
- وفقا لمانويلا سبايندلر - Spindler Manuelaفإنّ الإقليمية الجديدة أصبحت أمراَ منطقياً في الوقت المعاصر لأنّ العالم الذي نعيش فيه هو عالم إقليمي (أي أنّه مقسّم إلى مناطق إقتصاديّة عديدة). وهكذا فالإقليمية الجديدة عند سبايندلر تشير

Old Order

Nation-states
- Sovereignty
- National interest
- Unilateralism
- Assertiveness

National power politics
- Competing blocs
- Fixed alliances
- Predominance
- Hard Power

Promotion of singular economic models and political values

New Order

Global society
- Interdependency
- Common Interest
- Reciprocity
- Respect

New multilateralism
- Global networks
- Multiple coalitions
- Bargaining for compromise
- Soft Power

Coexistence of diverse models of market economy and political systems

- من أهم الإسهامات النظرية في هذا الموضوع دراسات الاستاذ باري بوزان، التي بدأت بكتابه المُعنون "الشعوب والدولة والخوف: معضلة الأمن القومي في العلاقات الدولية" عام 1983، وحتى كتابه المعنون "الأقاليم والقوة: هيكل الأمن الدولي" الصادر في عام 2003، والتي طور فيها مفهوم "مركُب الأمن الإقليمي" Regional Security Complex.وظهر في هذا السياق، مفهوما القوى الإقليمية والهيمنة الإقليمية،ويقصد بالأول الدول التي تمتلك أدوات التأثير والنفوذ في داخل النظام بما يعطيها دورًا قياديًا في توجيه سلوك الأطراف الأخرى داخل النظام، أما "الهيمنة الإقليمية" فتحدث عندما تسعى تلك القوة إلى فرض رغباتها بأدوات القوة الخشنة عليهم.

الإقليمية ضمن نظريات العلاقات الدولية

النظرية الواقعية

- بالنسبة للواقعيين، في ظل نظام دولي يتسم بالفوضى، يبقى ميكانيزم ميزان القوى الضامن الوحيد لاستقرار الأنظمة الفرعية subsystems، وهو المفهوم الذي يشير عند الواقعيين إلى الاقاليم. فان استطاعت القوى الكبرى دوليا، والدول الرائدة إقليميا ان تحقق توازنا يرجح كفة قوتها فمن غير المرجح أن تظهر أي دولة عدوانية. حيث جادل هيدلي بول بان ميزان القوى الإقليمي سوف يمنع القوى المهيمنة تدريجيا من ان تبتلع القوى الصغرى، حيث أن منطق القوى الكبرى فرض النظام، ومحاولة مجموعة صغيرة من الدول تغيير النظام , الواقعيون لم يجمعوا حول ما الذي يشكل اقليما بعينه، الا انهم اجمعوا على خاصيتين لتحديد الأنظمة الإقليمية، القرب الجغرافي ونمط العلاقات والتفاعلات بين الفاعلين الذين

النظرية الليبرالية

- لا يخرج الفهم الليرالي للاقليمية عن اطار تبني متلازمات كانط الثلاث للسلم المتمثلة في الديمقراطية والاعتمادية الاقتصادية والمؤسسات الدولية، وقد قدمت اكثر المفاهيم المساعدة على الولوج لمفهوم الامن الإقليمي الى الحقل الأمني، فالليبرالية مع اعترافها بوحدوية الدولة، الى انها مثلت محاولة جدية لتاطير الصيغة التعددية ضمن فهمها و تفسيرها للنظام الدولي،

النظرية البنائية

- طور البنائيون بدورهم مفهوم الجماعة الأمنية كمدخل لفهم الأمن الإقليمي، والفضل في ذلك يعود إلى خوضهم المبكر في النقاشات حول مستويات التحليل التي أحدثها كل من مارتن هوليس و ستيف سميث، وكذا البنائي الكسنر ونت النقاش حول العلاقة بين الوكيل والبنية والذي يعكس دفاع منظريها عن الاجتماعي و ليس المادي السلوكي وأن هذه البنى تشكل هويات الفواعل و ليس فقط سلوكهم,

- أثناء اعدادهم دليل أكسفورد للاقليمية المقارنة، استعان مؤلفوا الدليل بما يعرف بسلاسل ن'غرام N grams لرصد تواتر مصطلحي التكامل الأوروبي والتكامل الإقليمي في جميع الكتب المتوفرة على شبكة غوغل منذ سنة 1950 إلى غاية 2015 ومما لاحظه المؤلفون، زيادة تواتر مصطلح التكامل الأوروبي منذ عام 2000، لكن مستوى تواتره بقي على العموم مرتفعا. أما مصطلح التكامل الإقليمي فكان تواتره ضئيلا جدا في فترة الستينات، ليشهد ارتفاعا بطيئا إلى غاية 1990 ثم ارتفاعا كبيرا منذ العام 2000، لكن تواتره بقي على العموم منخفضا مقارنة بمصطلح التكامل الأوروبي, هذا التواتر يمكن قراءته من منطلقين:

أولا: أن التجربة التكاملية الأوروبية لا تزال المهيمنة على الأجندة البحثية للاقليمية كما انها لا تزال النموذج الذي يعتمد عليه الباحثون إما في تحليلهم أو تقييمهم لمجمل التفاعلات الإقليمية في العالم،

ثانيا: أنه و رغم الصعود المحتشم لتواتر مصطلح التكامل الإقليمي، إلا أن ذلك يعكس اهتماما متزايدا باستكشاف مظاهر الإقليمية في عوالم أخرى وبتطوير أجندة بحثية أكثر وسعا من سابقتها من حيث قدرتها على رصد الفاعلين والقضايا التي اصبح من الممكن استكشاف دينامياتها اكثر على المستوى الإقليمي.

Top 10 Regional Trading Blocs in the World

ASEAN – Association of South East Asian Nations

APEC – Asia Pacific Economic Cooperation

BRICS

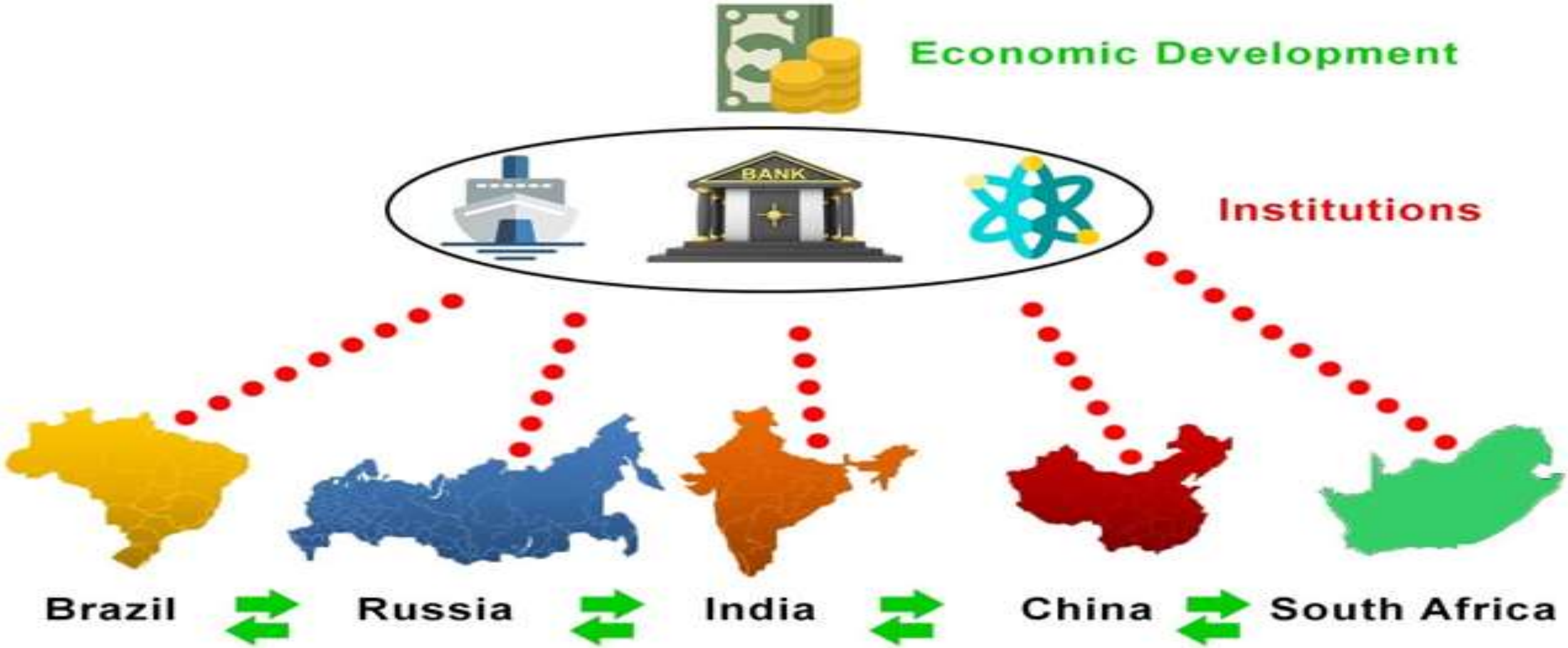
Economic Development
BANK
Institutions
Brazil
Russia
India
China
South Africa

NAFTA – NORTH AMERICA FREE TRADE AGREEMENT

CIS – Commonwealth of Independent States

COMESA – Common Market for Eastern and S

COMESA Membership

- The 19 Member States of COMESA are:

Burundi
Comoros
Congo, DR
Djibouti
Egypt
Eritrea
Ethiopia
Kenya
Libya
Madagascar
Malawi
Mauritius
Rwanda
Seychelles
Sudan
Swaziland
Uganda
Zambia
Zimbabwe

SAARC – South Asian Association for

MERCOSUR

MERCOSUR
EN CONJUNTO
VENEZUELA
Superficie:
912.050 km²
Población:
30.061.492
BOLIVIA
Superficie:
1.098.581 km²
Población:
10.598.000
ARGENTINA
Superficie:
3.761.274 km²
Población:
41.775.000
BRASIL
Superficie:
8.514.880 km²
Población:
201.497.000
PARAGUAY
Superficie:
406.750 km²
Población:
6.888.000
URUGUAY
Superficie:
176.220 km²
Población:
3.418.000

IOR-ARC – Indian Ocean Rim Association for Regi

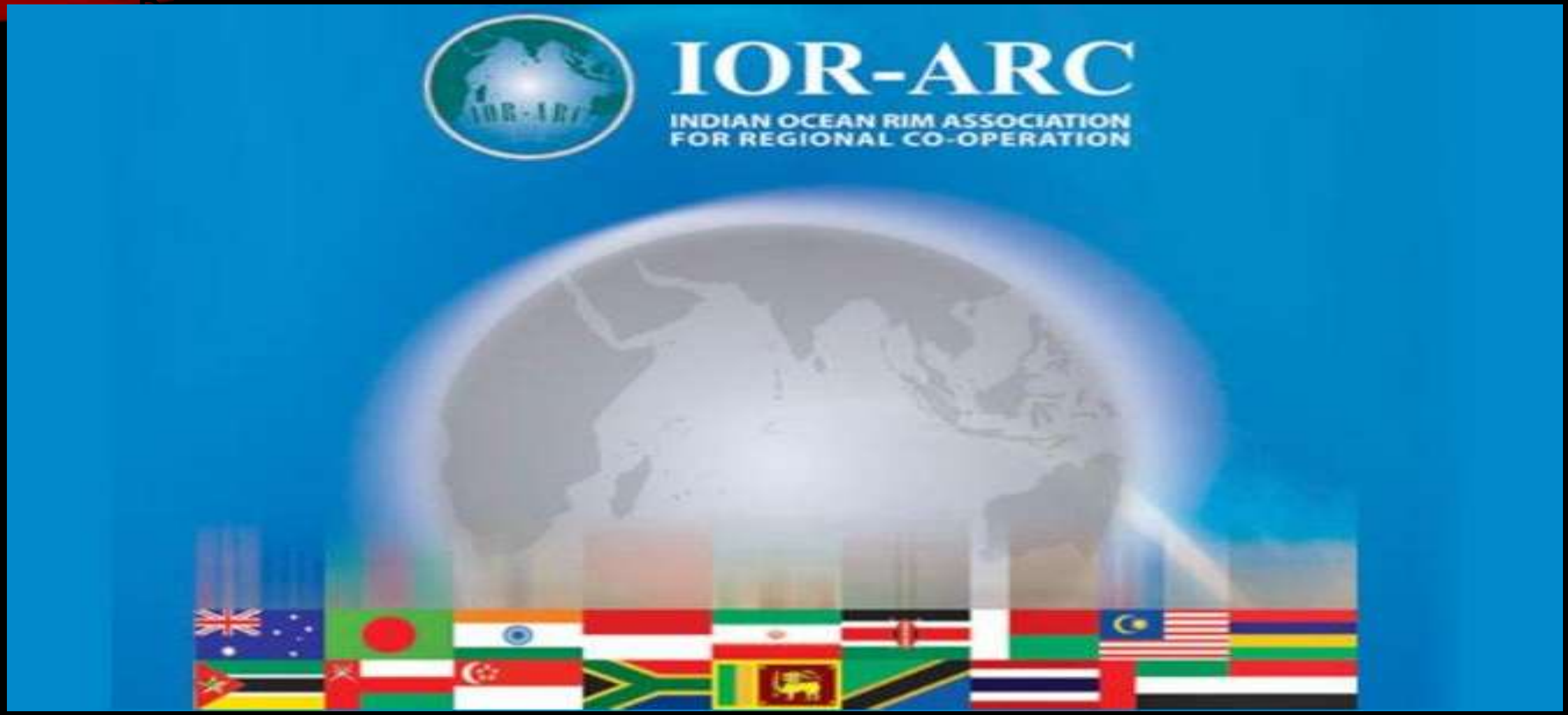

المجموعات الإقليمية في افريقيا

African Regional Associations:

A Framework for Trade and Communication

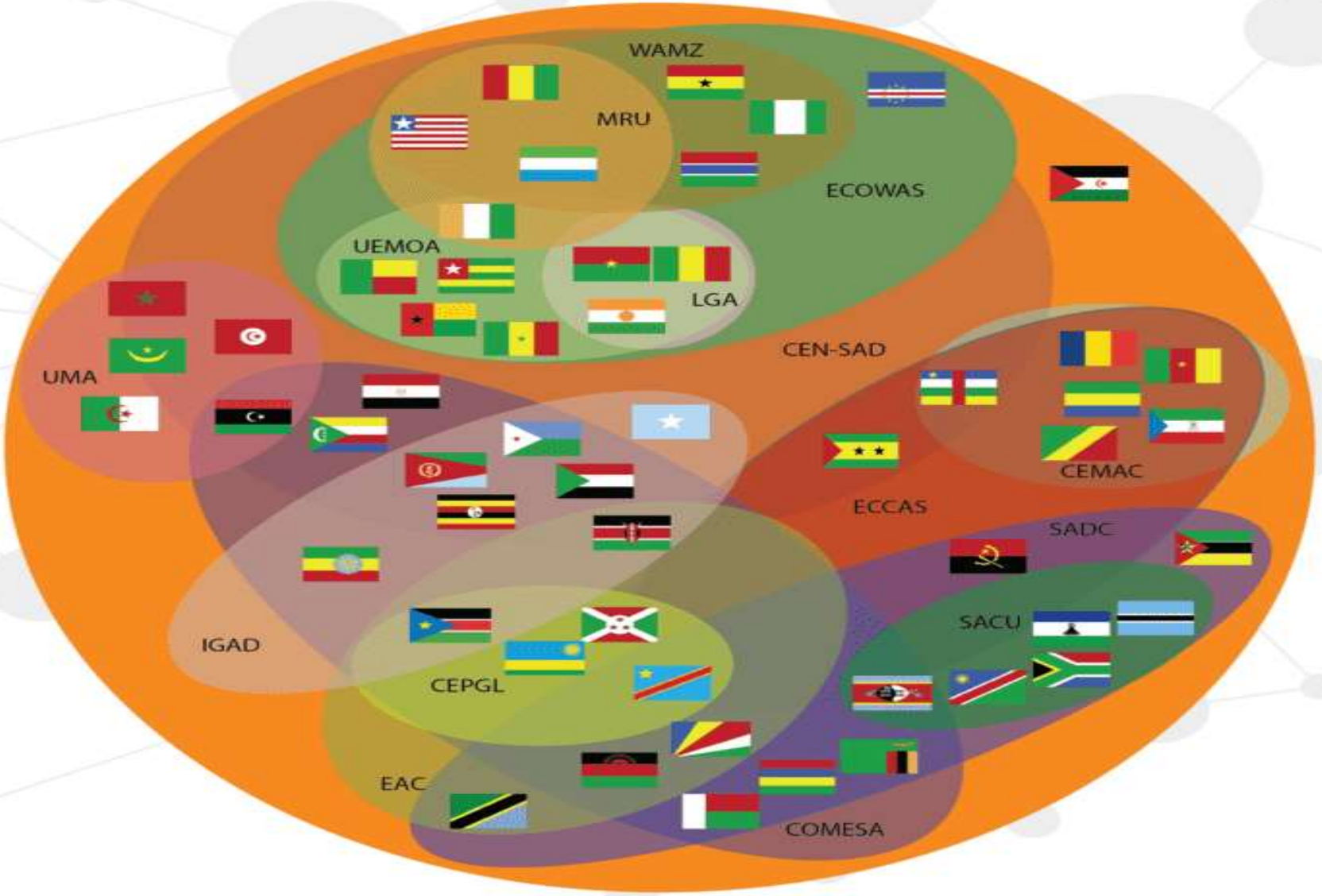

This image has been edited for IOA purposes, from an original courtesy of Wikipedia Commons

Main African Economic Regions

- UMA: the Arab Maghreb Union
- ECOWAS: West Africa
  - WAEMU (or UEMOA) regroups 8 Franco-phone countries, which have the Franc CFA
- ECCAS: Central Africa
  - CEMAC: Economic and Monetary Union of Central Africa, among CFA countries
- COMESA: Eastern and Southern Africa
  - SACU and associated Common Monetary Area
  - SADC: Southern Africa Development Community
  - EAC: East Africa Community
- Some of these have been more effective than others

تعد الكوميسا من أهم التجمعات الاقتصادية في القارة السمراء، إذ تضم 21 دولة من المنطقة المشار إليها، والتي تتفق على السماح بمرور البضائع فيما بينها دون حواجز جمركية، الأمر الذي من شأنه تعزيز التبادل التجاري,

جدول رقم (١)

التقدم المُحرز من قبل التجمعات الاقتصادية الإقليمية بشأن تنفيذ مراحل معاهدة أبوجا ١٩٩١

المرحلة / التجمع	منطقة التجارة الحرة	الاتحاد الجمركي	السوق المشتركة	الاتحاد النقدي	الاتحاد السياسي
اتحاد المغرب العربي	(–)	(–)	(✗)	(✗)	(✗)
الساحل والصحراء	(–)	(–)	(✗)	(✗)	(✗)
كوميسا	(✓)	(*)	(–)	(–)	(✗)
جماعة شرق أفريقيا	(✓)	(✓)	(✓)	(–)	(–)
إيكاس	(–)	(–)	(✗)	(✗)	(✗)
إيكواس	(✓)	(✓)	(–)	(–)	(✗)
إيجاد	(✗)	(✗)	(✗)	(✗)	(✗)
سادك	(✓)	(–)	(–)	(–)	(✗)

(✓): مراحل تم تحقيقها بالفعل

(*): مراحل أُحرز تقدم بشأنها

(–): مراحل تم التخطيط لها

(✗): مراحل لم يتم التخطيط لها

Source: UNCTATD, **Economic Development in Africa Report 2019: Made in Africa – Rules of Origin for Enhanced Intra-African Trade** (New York, 2019) p. 173

المبادلات التجارية

المغرب العربي الأضعف بين التكتلات الإقليمية

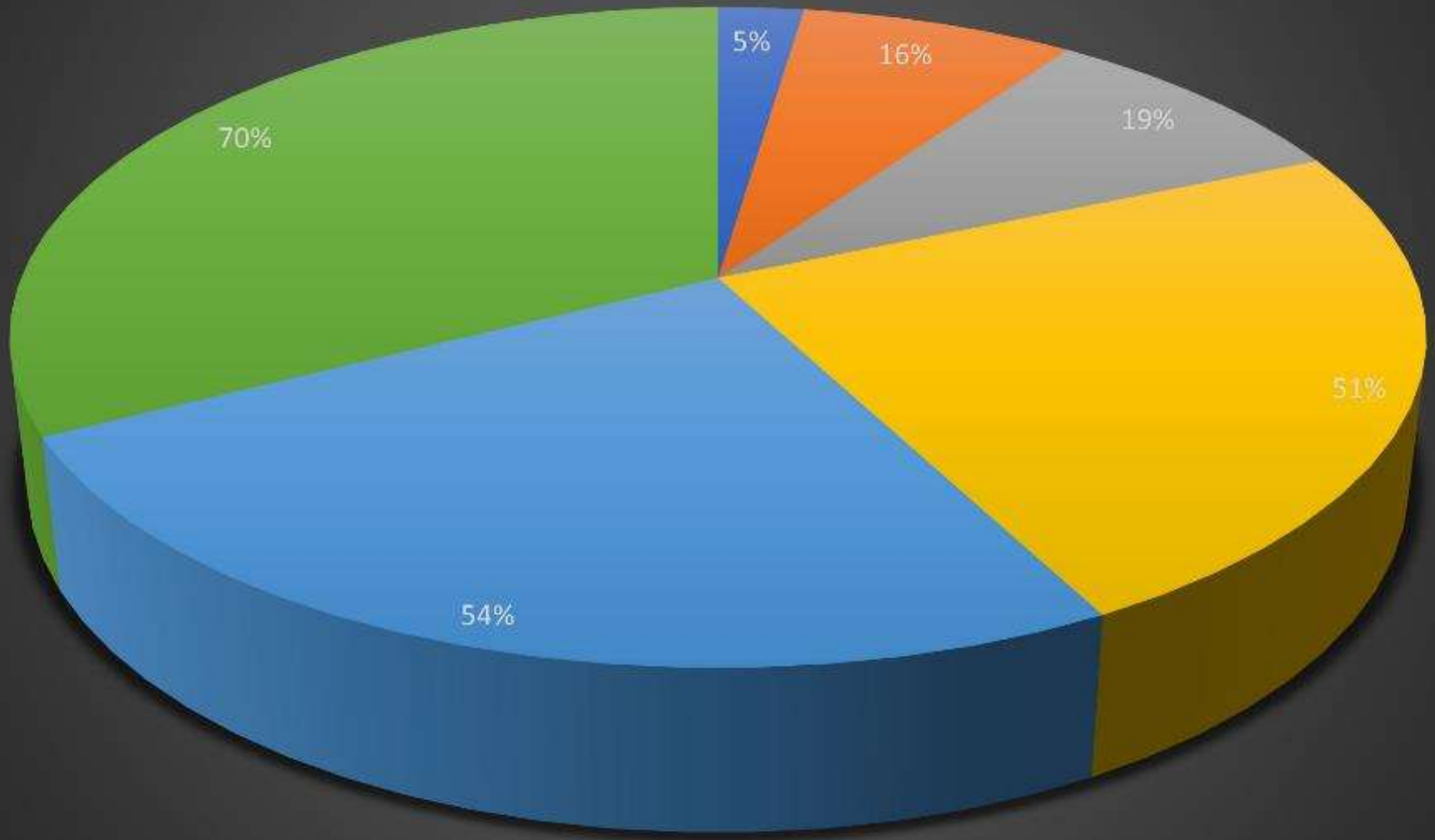

بوابة افريقيا الاخبارية
Afrigatenews.net